المسؤولية السياسية لدى طلبة الجامعة

Political Responsibility Among University Students

م.د أحمد صدام صحن

Ahmed Saddam Sehen

الجامعة المستنصرية/ كلية الآداب/ قسم علم النفس

Al-Mustansiriya University, College of Arts, Department of Psychology

dr.ahmed.s.s@uomustansiriyah.edu.iq

مستخلص البحث

ازدادت في السنوات الأخيرة الدراسات ذات الصلة بمتغيرات علم النفس السياسي، حيث بدأ الباحثون يهتمون في دراسة توجهات الأفراد حول العمل السياسي وكل ما يتعلق به، ويرى مختصون أن الأفراد في أي مجتمع يجب أن يتصفوا بالمسؤولية السياسية وأهميتها في تحديد قوة الشعور بالمواطنة، وقد عرف الباحث المسؤولية السياسية "بأنها اعتقاد يستند إلى وازع أخلاقي يتضمن الاهتمام السياسي وإدراك المسؤولية الاجتماعية والوعي بالتهديدات التي قد يتعرض لها المجتمع"، وقد استهدف البحث الحالي التعرف على:

١. المسؤولية السياسية لدى طلبة الجامعة.
٢. دلالة الفروق الاحصائية في المسؤولية السياسية لدى طلبة الجامعة على وفق الفروق متغير الجنس ذكور واناث.

٣. دلالة الفروق الاحصائية في المسؤولية السياسية لدى طلبة الجامعة على وفق الفروق المستوى الاقتصادي الاجتماعي (جيد/ متوسط/ بسيط).

وقد شمل البحث عينة من طلبة الجامعة في بغداد بلغت ٤٢١ طالبا وطالبة، وتم تطبيق مقياس المسؤولية السياسية الذي أعده الباحث والمتكون من ٣٠ فقرة وتم حساب الخصائص السايكومترية له، وقد أكدت نتائج البحث أن افراد العينة يتمتعون بالمسؤولية السياسية بشكل عام مع وجود فروق إحصائية دالّة تبين أن المسؤولية السياسية لدى الذكور كأنت أعلى من الإناث دون أن يكون هناك فروق دالّة إحصائيا في المسؤولية السياسية بين الطلاب الذين ينتمون إلى الطبقة الجيدة أو المتوسطة أو البسيطة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية السياسية/ طلبة الجامعة (ذكور . اناث) / الوعي السياسي / ادراك التحديات / المسؤولية الاجتماعية.

Abstract

The studies related to variables in political psychology have increased in recent years, as researchers began to be interested in studying individuals' attitudes about political action and everything related to it. Specialists believe that individuals in any society must be characterized by political responsibility and its importance in determining the strength of the feeling of citizenship. The researcher defined political responsibility as "a belief based on a moral motive that includes political interest, social responsibility, and awareness of the threats to which society may be exposed." The current research aimed to identify :

1. Political responsibility among university students
2. Political responsibility among university students according to statistical differences between males and females.
3. Political responsibility among university students according to statistical differences in socioeconomic level (good/average/simple).

The research included a sample of university students in Baghdad, amounting to 421 male and female students. The political responsibility scale prepared by the researcher, consisting of 30 items, was applied and its psychometric properties were calculated. The results of the research confirmed that the sample members enjoy political responsibility in general, with significant statistical differences showing Males had higher political responsibility than females, without any statistically significant differences in political responsibility between students who belong to the good, middle, or simple class on the economic and social level.

Keywords: Political responsibility / university students (males – females) / political awareness / Realization of challenges / social responsibility

الإطار العام للبحث

أولا: مشكلة البحث

شهد العراق بعد العام ٢٠٠٣ جملة من التغييرات شملت جميع نواحي حياة أفراد المجتمع العراقي السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وقد رافق هذه التطورات في المجال السياسي التأسيس لعملية سياسية تقوم على مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والتداول السلمي للسلطة. ولما كان الشعب هو مصدر السلطات، فقد شهدت الأعوام الأخيرة تجارب انتخابية عدة بدأت بالاستفتاء على الدستور ومن بعده انتخاب الجمعية الوطنية ثم البرلمان إضافة إلى تجارب انتخابية متعددة وصولا إلى البرلمان الحالي في دورته الخامسة وانتهاءً بانتخابات مجلس المحافظات الأخيرة في ٢٠٢٣. وعلى الرغم من استناد العملية السياسية في العراق إلى شرعية الانتخابات والتداول السلمي للسلطة، إلى أن المتتبع لسير هذه العملية يلحظ أنها في انخفاض مستمر على مستوى المشاركة في العمليات الانتخابية ، وقد يوشر ذلك بحسب ما يراه الباحث تراجعا مجتمعيا لدعم العملية الديمقراطية مما قد يطرح إشكاليات عدة حول شرعيتها، لأنها تكتسب هذه الشرعية من ديمومة الفاعلية السياسية للأفراد في أي بلد، كما أن أي بديل عن التداول السلمي للسلطة قد تنتج عنه عواقب لا تحمد عقباها.

وتأسيسا على ما تقدم وبلحاظ أن المسؤولية عن حماية التجربة الديمقراطية في العراق هي مسؤولية مشتركة بين المواطنين وباقي مؤسسات الدولة فإن هذا التساؤل يمثل مشكلة البحث الحالي، وذلك لمعرفة إذا ما كان المواطنون يدركون هذه المسؤولية السياسية، وهل هي متوفرة أو غير متوفرة، ولا سيما بين شريحة طلبة الجامعة التي تعد من الشرائح المهمة بسبب دورها المفترض في الحراك السياسي عبر مختلف المجتمعات.

ثانيا: أهمية البحث

خلق الله تعالى الإنسان وكرَّمه، فجعله "مسؤولًا" أمامه وأمام نفسه وغيره، وهو تكريم يفضي إلى استقرار الحياة الاجتماعية وَفق المنهج الذي أراده الله سبحانه وتعالى، ومن هذا المنطلق فإن المسؤولية بشكل عام قد جاءت مبدأً أساسيًّا مفروضا على جميع الأفراد كلّ بحسب استطاعته، حيث لفتت العديد من آيات القرآن الكريم إلى هذه المسؤولية، فقد قال الله سبحانه وتعالى في محكم كتابه (أَفَحَسِبْتُمْ أنمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأنكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ) (سورة المؤمنون الآية ١١٥) وجاء أيضا (أيحْسَبُ الإنسان أن يُتْرَكَ سُدًى) (سورة القيامة الآية ٣٦) فيما جاءت المسؤولية منصوصًا عليها بشكل مباشر في قوله تعالى (وَقِفُوهُمْ أنهُمْ مَسْؤولُون) في (سورة الصافات الآية ٢٤) (الخطاف، ٢٠١٩، صفحة ٤٧).

وانسجاما مع المنهج القرآني، حرصت السنة النبوية المعطرة على التأكيد المباشر على "المسؤولية" فقد قال الرسول الأعظم محمد عليه وعلى آله وصحبه افضل الصلوات والتسليم (كلكم راعٍ، وكلكم مسؤولٌ عن رعيته)، ويشير هذا الحديث بحسب ما يرى المفسرون والباحثون إلى أن المسؤولية هي تكليف كبير لا يمكن للأفراد القيام بها بمعزل عن الجماعات والحكومات، وبالتالي ما توقف عليه الشيء كان منه، فالكل مأمور ولا يستثنى من إقامة هذه المسؤولية أحد (السبعاوي، ٢٠١٦، صفحة ١٢٩).

كما تأخذ "المسؤولية" بعدًا أخلاقيا يتمثل بتحمل الشخص نتيجة التزاماته وقراراته واختياراته العملية من الناحية الإيجابية والسلبية أمام نفسه وأمام الآخرين، وتقوم هذه المسؤولية على أساس أهلية الشخص للقيام بالواجبات التي يتحملها ويلتزم بها، كما تتطلب أن يكون واعيًا لطبيعة ذاته ولسلوكه وأهدافه ونتائج تصرفاته مما يعود على نفسه أو على غيره من نفع أو ضرر غن عاجلًا أو آجلًا (علي، ٢٠٠٣، صفحة ٢٥٢).

وفي السنوات الأخيرة ازدادت الدراسات ذات الصلة بمتغيرات علم النفس السياسي، حيث بدأ الباحثون يهتمون في دراسة توجهات الأفراد حول العمل السياسي وكل ما يتعلق به لما لذلك من أهمية خاصة في استقرار البلدان ولاسيما تلك التي تحكم في ظل الأنظمة الديمقراطية.

ويرى زلر Zaller ١٩٩٩ أن الأفراد في أي مجتمع يجب أن يتصفوا بالوعي السياسي ويلفت إلى أهمية ذلك بأن عملية المشاركة بالشأن السياسي تحدد قوة الشعور بالمواطنة ويؤكد أن هذا الامر من شانه ان يجعل الناس يفضلون أمورا معينة، مثل الأيديولوجيات، والمساواة، والحرية، والاحترام، والتسامح وما إلى ذلك، ودور العواطف؛ إلى جانب الازدراء أو السخط أو الإعجاب أو الكبرياء أو الحسد (Zaller, 1999, p. 125).

وعلى مستوى اهتمام الحكومات بضرورة تعزيز ثقافة المسؤولية السياسية، تلفت دراسة نشرها معهد السياسات الأوربية ٢٠٢٣ تحت عنوان "الوعي السياسي بين الشباب" إلى ضرورة تنمية المسؤولية السياسية بين أفراد المجتمع عبر مختلف الفئات العمرية، وتوصي بضرورة إدخال المناهج التي تحث على تنمية المشاركة السياسية وتعزيز قيم الديمقراطية في التعليم الرسمي وغير الرسمي، كما تؤكد الدراسة أن اتفاقيات حقوق الأطفال والشباب تنص على ضرورة إتاحة الحق بالحصول على المعلومات المتعلقة بالشأن السياسي وتوصي بإطلاق حملات إعلامية ممنهجة للتثقيف على أهمية المشاركة السياسية في بناء الأنظمة المستقرة .

كما اتسعت الدراسات في ميدان علم النفس السياسي لتكون أكثر تخصصية وركزت على شرائح متعددة بينها شريحة النساء، حيث تشير دراسة أجراها أمير Amer ١٩٩٩ في ولاية ناجلاند الهندية حول مدى معرفة الناخبات في الولاية بالسياسة وما إذا كان الاهتمام السياسي والتعرض الإعلامي والنقاش السياسي له تأثير على مستوى الوعي السياسي لدى النساء بالإضافة إلى معرفة تأثير هذا الوعي على المشاركة في الأنشطة الانتخابية، وتشير النتائج إلى أن غالبية النساء لديهن وعي معتدل بالسياسة ويعتمد مستوى وعيهم على مستوى اهتمامهم بالسياسة، ونمط استخدام وسائل الإعلام، وتكرار المناقشات السياسية، وتشير النتيجة أيضًا إلى وجود تأثير محدود للوعي السياسي على مشاركة المرأة في الأنشطة الانتخابية (Amer, 1999, p. 3).

فيما بحثت دراسة عبدو Abdo 2017 معوقات المشاركة السياسية للمرأة في التحول الديمقراطي في تونس وأظهرت وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين الرجال والنساء في مستويات الوعي السياسي، مما يسبب حاجزًا أمام المشاركة السياسية للمرأة وأرجعت الدراسة السبب إلى الاختلاف في مستويات التعليم والدخل وخلفية السكن بين الريف والحضر (Abdo-Katsipis, 2017, p. 38).

وتعد الشريحة التي اختارتها الدراسة الحالية "شريحة الطلبة الجامعيين" من الشرائح المؤثرة في مجمل العمل السياسي في البلدان، حيث يمكن اعتبارهم رأس المال البشري الذي يجب عليه أن يتمتع بالمسؤولية السياسية التي تقتضي الإلمام بالجوانب التشريعية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية كافة (Javaid, 2015, p. 13).

وفي العراق تمثل شريحة الطلبة الجامعيين أهمية مضافة لأنها تمثل شريحة الشباب التي هي واحدة من الشرائح الكبيرة في المجتمع العراقي، حيث تشكل نسبة الشباب في العراق من أعمار (١٥ إلى ٢٤ سنة) ١٩ بالمئة بينما تبلغ نسبة من هم بين أعمار (١٥ إلى ٦٤ سنة) نسبة ٧٥ بالمئة حسب تقرير إحصائي رسمي أكد أن عدد نفوس العراقيين تجاوز ٤٣ مليون نسمة. ولما كانت العملية السياسية التي تقوم على التداول السلمي للسلطة في العراق حديثة العهد نسبيا منذ انطلاقتها بعد العام ألفين وثلاثة، بدأ الباحثون في ميدان علم النفس الاهتمام بالمتغيرات النفسية المرتبطة بالجوانب السياسية في مسعى منهم لتوفير تصور سايكولوجي عن الكيفية التي تتعامل بها الشرائح المختلفة في المجتمع العراقي مع القضايا ذات الشأن السياسي، لكن هذه الدراسات التي "اطلع عليها الباحث" جاءت بنتائج سلبية ومقلقة لجهة ضعف التفاعل السياسي عموما للمواطنين مع العملية السياسية، مما يضفي أهمية متزايدة لضرورة تكثيف الدراسات في ميدان علم النفس السياسي، وهو الأمر الذي يجعل هذه الدراسة تصب في هذا المنحى، ففي دراسة أجراها الساعدي ٢٠١٧ حول التهكم السياسي نظر لهذا المتغير "بأنه معتقدات سلبية يحملها الفرد تجاه الحكومة – السياسيين أو النظام السياسي بشكل عام، مستندة إلى نسق من الخبرات والمعلومات ذات المضامين السلبية تعبر عن ضعف الثقة السياسية، والتقويم السلبي للأداء السياسي، وتوجه نحو العزوف عن المشاركة السياسية". وقد خلصت الدراسة التي شملت(٤٥٠) فردا توزعوا بشكل متساوٍ بين التدريسيين في الجامعة والمعلمين والمدرسين في العاصمة العراقية بغداد إلى وجود تهكم سياسي بنسب عالية لدى عينة البحث (الساعدي، ٢٠١٧، صفحة ١٠).

وفي ذات السياق جاءت دراسة أخرى أجراها (صحن وفرحان ٢٠٢٠) حول التماهي الحزبي لدى طلبة الجامعة، وقد نظرا إليه على أنه "ارتباط نفسي طويل الأمد نسبيا بين الفرد وجهة أو جماعة حزبية يحدث نتيجة التنشئة الاجتماعية أو الخبرات السابقة أو الأوضاع الراهنة أو الإعجاب بسمات شخصية لقيادات حزبية محددة، ويكون الفرد بحالة مقارنة دائمة للصفات التي يعتبرها إيجابية في الجهة التي يفضلها وإضفاء السلبية على الجهة أو الجهات التي يتقاطع معها"، وقد خلصت الدراسة التي أجريت على ٥٨٧ طالبا جامعيا في العاصمة العراقية بغداد إلى وجود انخفاض في التماهي الحزبي لدى عينة البحث بشكل عام. كما أشارت نتائج دراسة أجراها فرحان ٢٠١٤ حول المشاركة السياسية لدى طلبة الجامعة وشملت ٥٤٠ طالبا جامعيا في بغداد إلى وجود انخفاض في نسبة المشاركة السياسية لدى العينة بشكل عام (صحن و فرحان، ٢٠٢٠، صفحة ٦١١) (فرحان، ٢٠١٤، صفحة ١٢).

واستكمالا لمعرفة أسباب النظرة السلبية للعملية السياسية في العراق جاءت دراسة الكرعاوي ٢٠١٧ حول الفساد السياسي المدرك، حيث نظر إليه على أنه إدراك المواطن للانحراف وسوء استخدام السلطة والانتهاك السلوكي للمعايير العامة في إدارة الدولة ومؤسساتها السياسية والإدارية من السياسيين والمسؤولين الحكوميين باتباع الطرق

الملتوية بهدف تحقيق منافع شخصية، وسياسية، وقد توصلت الدراسة التي أجريت في بغداد وشملت ٥٢٠ مواطنا في العاصمة العراقية بغداد إلى وجود إدراك عال للفساد السياسي لدى عينة البحث بشكل عام (الكرعاوي، ٢٠١٧، صفحة ١٥).

ويرى الباحث أن استمرار النظرة السلبية للعملية السياسية في العراق يتطلب المزيد من الدراسات المتخصصة للوقوف على أسباب هذا الأمر، وتأسيسا على ما تقدم فإن البحث الحالي يكتسب أهميته من خلال النقاط التالية:

- إنه يأتي ليضيف نتائج علمية جديدة تتعلق بنظرة شريحة مهمة إلى مجمل العملية السياسية في البلاد.
- حداثة المتغير حيث لم يسبق دراسته على مستوى العراق والمنطقة العربية من زاوية (نفسية ،اجتماعية ،سياسية) حسب علم الباحث مما يشكل إضافة نظرية للمكتبة العراقية والعربية.
- تعزيز دراسة المتغيرات الخاصة بميدان علم النفس السياسي الذي بدأ يتطور في العراق والمنطقة العربية.
- يوفر مادة علمية لصانع القرار العراقي والجهات المسؤولة عن حماية التجربة السياسية في البلاد لتدارك الأسباب التي تدفع المواطنين إلى تبني موقف سلبي من العملية السياسية.

ثالثا: أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي التعرف على:

- المسؤولية السياسية لدى طلبة الجامعة.
- دلالة الفروق الاحصائية في المسؤولية السياسية لدى طلبة الجامعة على وفق الفروق متغير الجنس ذكور واناث.
- دلالة الفروق الاحصائية في المسؤولية السياسية لدى طلبة الجامعة على وفق الفروق المستوى الاقتصادي الاجتماعي (جيد/ متوسط/ بسيط).

رابعا: حدود البحث:

يتحدد البحث الحالي بطلبة الجامعة في بغداد (الدراسة الصباحية / الجامعات الحكومية)، من الذكور والإناث، للعام الدراسي ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤.

خامسا: تحديد المصطلحات:

المسؤولية السياسية Political Responsibility

١٩٩٧ Weingastتعريف وينكست

سعي الفرد لمواجهة أي تراجع في القيم السائدة حول العدالّة الاجتماعية عبر الطرق القانونية، ورفض التعامل مع "هذه القيم" على أساس أنها أمور ثانوية (Weingast, 1997, p. 77).

٢٠١١ Umphrey تعريف وامفري

وعي الفرد بأنه فاعل سياسي وقادر على معرفة حقوقه وواجباته في ظل النظام الديمقراطي" (Umphrey, 2011, p. 23).

تعريف ماريون Marion 2011

اعتقاد شخصي بضرورة التوزيع العادل للموارد الوطنية بين أفراد المجتمع الواحد لتحقيق المساواة (Marion, 2011, p. 3).

تعريف بيردسوورث Beardsworth 2015

نمط من التفكير الأخلاقي يركز على مفهوم سيادة البلدان في إطار حفظ المصالح المشتركة وضمان وجود قيادة سياسية تتمتع بالشرعية والفاعلية لتحقيق الأولويات الوطنية.

(Beardsworth, 2015, p. 4)

تعريف ثولن Tholen٢٠١٨

وازع أخلاقي يدفع الشخص للشعور بوجود قضايا وأحداث ذات طابع سياسي غير مرغوبة أو ليست على ما يرام في محيطه الاجتماعي .(Tholen, 2018, p. 2)

تعريف هاربيث Harbath ٢٠١٨

وعي الفرد بالمصالح المشتركة لأبناء المجتمع في سياق الالتزام بتقليل المخاطر ودعم مواجهة التحديات وتعزيز الثقة بمؤسسات الدولة (Harbath, 2018, p. 2).

تعريف موراد Murad 2019

تقديم الحجج العقلانية للمشكلات السياسية وحل الخلافات مع من يحملون آراءً مختلفة عبر النقاشات الموضوعية (Murad, 2019, p. 16).

ويرى الباحث ان التعاريف اعلاه توضح بان النظرة الى المسؤولية السياسية قد تضمنت جوانب عدة مثل "انها ضرورية لمواجهة أي تراجع في القيم السائدة في المجتمع" كما جاء عند Weingast وينكست ١٩٩٧ ،وتركز على "المساواة" كما جاء عند Marion ماريون ٢٠١١ ، وتنطلق من واعز اخلاقي كما جاء عند Beardsworth بيردسوث ٢٠١٥ وثولن ٢٠١٨ Tholen الذي يشير ايضا بان هذا الواعز الاخلاقي يدفع الفرد الى الشعور بوجود قضايا غير مرغوبة في محيطه ويرى الباحث ان ذلك سيكون نابع بالضرورة من وجود حالة من الاهتمام السياسي لدى الفرد ،وكذلك يتم النظر لها بانها نابعة من "حالة وعي للفرد بانه فاعل سياسي " كما جاء عند هاربيث ٢٠١٨ Harbath ،وبناءا على ما تقدم وبلحاظ ان الباحث قد تبنى نظرية كولبرك Kohlberg 1983 في الحكم الخلقي اطارا نظريا لتفسير متغير بحثه فانه يعرفها بانها "**اعتقاد يستند إلى وازع أخلاقي يتضمن الاهتمام السياسي وإدراك المسؤولية الاجتماعية والوعي بالتحديات التي قد يتعرض لها المجتمع**".

التعريف الإجرائي: هي الدرجة التي يحصل عليها المستجيب بعد إجابته على فقرات مقياس المسؤولية السياسية الذي أعده الباحث.

المسؤولية السياسية...خلفية نظرية

يتضمن الاستعراض التالي التوجهات النظرية لعدد من الباحثين حول مفهوم المسؤولية السياسية ابتداءً بالتوصيف النظري له مرورا بالجوانب التي تسهم في تشكيله، وانتهاءً بالنظرية التي تفسره سايكولوجيا من جميع النواحي، وقبل ذلك كله سيتضمن نظرة موجزة لآراء بعض الفلاسفة حول مفهوم المسؤولية عموما.

فقد حظيت فكرة المسؤولية عموما باهتمام الفلاسفة في مراحل تاريخية مختلفة حيث، تناول كل من أرسطو وأفلاطون موضوع المسؤولية وحيوية الدور الذي تستطيع أن تقوم به في حياة الفرد والمجتمع, حيث تناول أفلاطون إنشاء المجتمع المثالي لكي تتحدد صفات الفرد المثالي, وتناول أرسطو إنشاء الفرد الفاضل وسلوكه الأخلاقي وبدلًا من التركيز على التناقضات بين الأنانية والإيثار, ركز أرسطو على دور الفرد في المجتمع وعلاقاته مع الآخرين، كما ارتبط مفهوم المسؤولية تاريخيًا بفكرة العدل والأخلاق والمساواة والنظام الاجتماعي, حيث يرى ماكوين Mc Meon أن مفهوم المسؤولية ارتبط في العديد من الدول الأوروبية بالتكيف مع الوضع القائم وبما يأمر به الملك أو الإمبراطور حتى يكون مستحقاً للثقة ويكون عرضة للمحاسبة الأخلاقية، ويعتبر سارتر Sarter من أبرز الفلاسفة

الوجوديين الذين ربطوا المسؤولية بالحرية، وأن الإنسان طالما كان حرًا فهو يتحمل مسؤولية أفعاله كاملة لأنه من دونها تصبح الحرية فوضى ودمارا على المجتمع (منصور، ٢٠٠٦، صفحة ٣٣).

وقد تطور مفهوم المسؤولية عموما إلى نظرة أكثر تخصصية وأصبح الباحثون يفردون حيزًا من اهتماماتهم للمسؤولية بشقها السياسي، حيث يرى وامفريUmphrey ٢٠١١ أن المواطن هو فاعل سياسي سواء أكان حاكما أم محكوما في النظام الديمقراطي، وأن المسؤولية السياسية تتوقف على عامل شخصي يتمثل بإدراك هذه الفاعلية وتأثيرها على مجمل الأوضاع في البلاد، ويشدد على أن المسؤولية السياسية هي فرض على كل مواطن وأن تخلي الفرد عنها سيساهم في إلحاق الضرر بالآخرين من جراء الانحرافات السياسية عند من يملكون زمام الأمور.

ويستعرض وامفري Umphrey جملة من القضايا التي توجب على الأفراد التصرف بمسؤولية سياسية وعلى النحو التالي:

- الالتزام الاخلاقي في مواجهة الانحرافات القيمية.
- مواجهة التشريعات والقوانين التي تشكل ضغطا على عامة الناس مثل رفع الضرائب والدعم عن السلع الأساسية.
- الاحتجاج على القوانين التي تشرع قضايا خلافية مثل السماح بالإجهاض والمثلية الجنسية.
- الانحراف في تطبيق العدالّة القضائية.
- الخروج عن النظام الديمقراطي.
- مواجهة العنف السياسي.
- مناهضة الحروب والنزاعات الداخلية(Umphrey, 2011, p. 23).

وينظر ماريون ٢٠١١ Marion إلى المسؤولية السياسية من منطلق كونها "مسؤولية شخصية" إزاء القضايا التي تمثل تحديات للمجتمع على المستويات كافة، ويرى أن هذا الموقف الشخصي للأفراد ينطلق من قاعدة أساسية تقضي إلى "أن الشخص يكون واعيا بمسؤوليته عن وضعه الذي اختاره فعليا أو عن خياراته التي ساهمت بشكل غير مباشر بوضعه الحالي"، ويضيف بالمقابل بأن الشخص "لا يكون مسؤولا عن القضايا التي هي خارج إرادته وسيطرته"، ويتابع: أن رفع قيمة المسؤولية السياسية يتم عبر المشاركة السياسية كاستجابة لمتطلبات ديمومة السلطة في الأنظمة السياسية الحديثة، ويضيف أن المسؤولية السياسية تشكل تحديا للأنظمة الديمقراطية لأنها تمثل دور الفرد في صياغة مبادئ المشاركة في صنع القرار والقيام بدوره الفاعل بوصفه عضوا فعالا ضمن جماعته (Marion, 2011, p. 45).

ويذهب سولهاك Solhaug 2018 إلى ما ذهب إليه ماريون ٢٠١١ وهو أن الشخص يجب أن يكون واعيا بمسؤولياته كمقدمة لشعوره بالمسؤولية السياسية ويرى أن المسؤولية السياسية نابعة بالدرجة الأساس من "اهتمام الفرد بالشؤون السياسية وفهمه لما يحيط بها" ويضيف أن هذا الأمر يعكس عملية "الانخراط الفكري المعرفي في الشأن العام" كما يرى أن تبادل المعلومات السياسية بين الفرد والمصادر المختلفة للرسائل السياسية التي تصل عبر وسائل الإعلام المختلفة لها تأثير كبير في تحديد مشاركة الناس في السياسة وما لذلك من أهمية في تنمية المسؤولية السياسية التي تعد أحد الأصول الرئيسية في المواطنة النشطة، وتبعا لمستوى المسؤولية السياسية فإن الأفراد بحسب سولهاك Solhaug 2018، قد يفضلون سياسات معينة، وأيديولجيات معينة، ونظرة خاصة لقيم المساواة والحرية كما أن المسؤولية السياسية يكون لها تأثير على الجوانب العاطفية للأفراد من حيث السخط، الإعجاب، التكبر أو الحسد، ويرى كذلك أن الأفراد يتأثرون بصورة قوية سلبا أو إيجابا عند التعرض لخطاب النخبة حول المسائل السياسية وأن ذلك قد يدفعهم إلى موازنة مسؤوليتهم السياسية تبعا لاتفاق أو عدم اتفاق هذه الرسائل مع توجهاتهم الشخصية (Solhaug, 2018, p. 2).

بينما ينظر بيري ثولنTholen,2018 للمسؤولية السياسية بأنها نمط من التفكير الأخلاقي يدفع الأفراد للتعامل بجدية مع التهديدات التي تتعرض لها مجتمعاتهم، ويرى أنها ليست فقط من واجبات الأشخاص المتصدين للحكم والعمل السياسي بل تشمل حتى الأشخاص العاديين الذين يكون لهم دور في صنع السياسات العامة في الأنظمة الديمقراطية، ويؤكد أن الاشخاص في أي مجتمع دائما ما يطرحون التساؤلات عن الجهة المسؤولة عن الإخفاقات، الأمر الذي يفاقمه وجود إلقاء لوم متبادل بين من هم في سدة الحكم والإدارة وبين الناس العاديين، ويرى أن السياسيين الذين يجيدون لعبة التهرب من المسؤولية عادة ما يستمرون في الحكم لسنوات طويلة ويستفيدون أقصى استفادة من وجودهم في المناصب الرفيعة. ويضيف ثولن Tholen,2018 أن التركيز على من يتحمل المسؤولية يجب أن يسبقه إدراك بوجود تهديدات أو مخاطر أو أن الأمور لا تسير على ما يرام، وهذا ما يجب التركيز عليه من منطلقات أخلاقية تسبق أي تبادل للاتهامات بالتقصير، ويمضي بالقول إن إدراك وجود تهديدات والتسليم بها يمثل خطوة أساسية في فهم المسؤولية السياسية، ويتابع أن الفهم الشامل للمسؤولية السياسية يجب أن لا يكون نحو أحداث أو أفعال فردية بل يجب أن يتعدى ذلك إلى التعامل مع القضايا التي تهم الناس على أنها "فضيلة" يجب أن لا يتم التغافل عنها وينظر ثولنTholen,2018 للفضيلة في هذا الإطار على أنها "موقف يهدف إلى تحقيق شيء جيد"، ويشدد على أن هذه الفضيلة تعد جزءا أساسيا لمساءلة الأفراد والمؤسسات لديمومة الحكم والإدارة التي تخدم المجتمع. ويؤكد ثولن Tholen,2018 أن مساءلة الأفراد والمؤسسات تشكل جانبًا أساسيًا من جوانب الحكم والإدارة وهي أبعد من فكرة المسؤولية الشخصية بل تمتد إلى أمور أكثر شمولا، منها التنفيذ الصحيح للمهام بغض النظر عن حجمها، سواء أكانت تتعلق بالأفراد الذين يمتلكون السلطة أو الأفراد العاديين، فالآباء

والأطباء والمعلمون عليهم مسؤولية أخلاقية لا تختلف عمّن يشغلون المواقع المتقدمة (Tholen, 2018, pp. 133, 134).

من جهته يرى كافروف موراد Murad ٢٠١٩ أن المسؤولية السياسية شرط أساسي من شروط استقرار النظم الديمقراطية الحديثة وأن أي مجتمع لا يمكن أن يمضي في تحقيق أهدافه دون أن يكون لدى أفراده شعور بالمسؤولية السياسية بوصفها شرط من شروط الاستقرار، ويشدد على أن الدولة يجب أن تحفظ القوانين التي تضمن تعبير الناس عن آرائهم فيما يتعلق بإبداء مواقفهم المسؤولة عن التطورات التي يعيشها أي بلد. كما يلفت إلى أن المسؤولية السياسية يجب أن تكون واجبا شخصيًا على كل أفراد المجتمع، وتنطلق من توجهات قيمية وفكرية وأن ينظر لها بصورة مجردة عن كلّ التأثيرات السياسية والاجتماعية التي من شأنها التشكيك في جدواها. ويرى موراد Murad ٢٠١٩ أن المسؤولية متساوية بين الأفراد ولا يمكن أن يتم تعويضها من قبل الآخرين، فكل شخص لديه مستوى من المسؤولية السياسية تبعا لموقعيته في المجتمع وهي واجبة عليه ولا يمكن أن يعتمد على الآخرين للتخلي عنها وأن الديمقراطيات الحديثة تكون قائمة على مفهوم المسؤولية وتعد المعارضة وإثارة القضايا المثيرة للجدل واحدة من أبرز مظاهر الشعور بالمسؤولية السياسية. ويضيف موراد Murad ٢٠١٩ أن المسؤولية يجب أن تكون نابعة من "داخل الفرد نفسه" وأن لا ينتظر أي "عامل خارجي" لدفعه بالشعور بها، ويتابع: أن أي خلافات تنشأ بين الأفراد يجب أن يتم حلّها بالحجج العقلية والمنطق وأن لا يتحول الجدل حولها إلى مناسبة لتعميق الأزمات، ويلفت إلى ضرورة أن تشغل المسؤولية السياسية حيزًا كبيرًا في الخطاب السياسي وأن تنبري مؤسسات الحكم إلى تعزيزها كثقافة عامة وترويجها عبر جميع وسائل الإعلام، ويختم موراد Murad ٢٠١٩ أن النظر إلى المسؤولية من قبل السلطة بأنها مشكلة يشكل قلقًا كبيرًا على الديمقراطية، فتعزيز الآراء المتعارضة قد يدفع إلى ارتفاع شعبية شريحة من السياسيين وانخفاض شعبية شريحة أخرى، ويلفت أيضا إلى ضرورة أن لا تكون المسؤولية السياسية مركزة على قضايا ذات طابع شخصي بل يجب أن تنطلق من المصلحة العامة وليس المصالح الخاصة والفئوية، لأن ذلك من شأنه أن يعقد ويبطئ عملية الاتفاق على حل المشكلات ومواجهة التحديات (Murad, 2019, pp. 16, 17).

وتقترح الآراء النظرية في أعلاه "حسبما يرى الباحث" بأن المسؤولية السياسية يمكن النظر إليها من أربعة جوانب أساسية، يتمثل الجانب الأول بأنها نابعة من "منطلقات أخلاقية " كما جاء عند ثولن ٢٠١٨ حيث ينظر إليها على أنها نمط من التفكير الأخلاقي.

ويتمثل الجانب الثاني بالنظرة للمسؤولية السياسية على أنها تشكل "حالة وعي إزاء التهديدات" التي تواجه أبناء المجتمع وهو الأمر الذي كان واضحا أيضا في توجه ثولن ٢٠١٨ وهو أن إدراك التهديدات التي تواجه المجتمع

والتعامل معها بجدية تشكل حالة من "الفضيلة " ويتفق معه في ذلك ماريون ٢٠١١ الذي يرى أن "الوعي" يمثل الخطوة الأولى للشعور بالمسؤولية السياسية.

وبالإضافة إلى "المنطلقات الأخلاقية وحالة الوعي يأتي" الاهتمام الفردي بالجوانب السياسية" مكملًا للنظرة الرامية إلى فهم المسؤولية السياسية، حيث يرى وامفري ٢٠١١ أن إدراك الشخص بأنه مؤثر في الحالة الاجتماعية يعزز من الاهتمام بوصفه جانبا مؤثرا في إدراك الشخص لمسؤوليته السياسية.

وإلى جانب "المنطلقات الأخلاقية، الوعي، الاهتمام" تبرز "المسؤولية الاجتماعية" كخيط رابط بين كل هذه الجوانب الثلاثة، حيث ينظر زيمان ١٩٧١ Ziman إلى المسؤولية الاجتماعية على أنها نظرة أخلاقية "كما جاء عند ثولن ٢٠١٨" تقترح أن أي كيان، سواء كان منظّمةً أو فردًا، يقع على عاتقه العمل لمصلحة المجتمع ككل "كما جاء عند وامفري ٢٠١١ أن الشخص يدرك بأنه مؤثر في عموم الحالة الاجتماعية"، فالمسؤولية الاجتماعية هي أمرٌ يتعيّن على كل منظمّةٍ أو فرد الالتزام بها للحفاظ على التوازن ما بين مصالح الفرد ومصالح المجتمع وهو ما يتفق ونظرة "سولهاك ٢٠١٨ التي تنص على أن المسؤولية نابعة من "اهتمام" شخصي بالشأن العام، وتقتضي المسؤولية الاجتماعية بحسب زيمان ١٩٧١ Ziman العمل على تحقيق رفاهية المجتمع وتنمية قدرات الأفراد والمحافظة على البيئة وتأمين الرعاية الصحية، ويوضح أن الفرد قد يكون سلبيا بالنسبة لمجتمعه في حال لم ينخرط في الأعمال والنشاطات التي من شأنها العودة بالنفع على هذا المجتمع، وتابع قوله بأن المسؤولية الاجتماعية يجب أن تندرج ضمن العادات المتوارثة للأجيال، لأن فوائدها لن تقتصر على الوقت الراهن بل ستمتد إلى المستقبل (Ziman, 1971, p. 113).

ويرى الباحث أن الجوانب الأربعة المقترحة للمسؤولية السياسية (المنطلقات الأخلاقية، الوعي بالتحديات، الاهتمام السياسي، والمسؤولية الاجتماعية) يمكن فهما وتفسيرها عبر نظرية الحكم الخلقي التي وضعها لورانس كولبرغ Kohlberg 1983 وحسب ما سيتم استعراضه في أدناه:

تنص النظرية على أن التفكير الأخلاقي، أي أساس السلوك الأخلاقي، يتطور عبر ست مراحل، تحدث مراحل تطور الأخلاق هذه في ثلاث مراحل، هي: مرحلة ما قبل التقليدية، المرحلة التقليدية، مرحلة ما بعد التقليدية (Kohlberg, 1983, p. 118).

يدور تركيز كولبرغ Kohlberg حول كيف يبرر الناس سلوكياتهم، ومراحله ليست منهج تقييم لمدى أخلاقية أفعال شخص ما؛ يجب أن يكون هناك ارتباط بين ما يقرره الفرد عند إجابته على مقياس الحكم الخلقي وبين الطريقة

التي يسلك أو يتصرف بها انطلاقا من الفرضية العامة التي تنص على "أن السلوك الأخلاقي أكثر مسؤولية واتساقًا ويمكن التنبؤ به من قِبل الناس في المستويات العليا".

ويصنف كولبرغ Kohlberg مراحل نمو الحكم الخلقي بصورة عامة ضمن ثلاثة مستويات وبمرحلتين لكل مستوى. المستويات الثلاثة هي: ما قبل التقليدية، التقليدية، وما بعد التقليدية.

المستوى الأول (المرحلة ما قبل التقليدية)

١. توجه الطاعة والعقاب (كيف بإمكان الفرد تجنب العقاب).
٢. توجه المصلحة الشخصية (على ماذا سيحصل الفرد).

المستوى الثاني (المرحلة التقليدية)

١. التوافق والتطابق بين الأشخاص (الأعراف الاجتماعية).
٢. توجه السلطة والحفاظ على النظام الاجتماعي (أخلاق النظام والقانون).

المستوى الثالث (المرحلة ما بعد التقليدية).

١. توجه العقد الاجتماعي.
٢. المبادئ الأخلاقية العالمية (الضمير المبدئي) (Kohlberg, 1983, p. 119).

ويمضي كولبرك Kohlberg بتوضيح كيفية تطور السلوك الخلقي عبر هذه المراحل الثلاثة وعلى النحو التالي:

أولا: مستوى ما قبل التقليدية:

ينتشر مستوى ما قبل التقليدية في التفكير الأخلاقي بكثرة لدى الأطفال، ويمكن أن يظهر هذا المستوى من التفكير عند البالغين أيضاً. المفكرون في هذا المستوى يحكمون على مدى أخلاقية فعل ما بنتائجه المباشرة. يتكون مستوى ما قبل التقليدية من المرحلتين الأولى والثانية في التطور الأخلاقي، وهو مهتم فقط بالنفس بطريقة أنانية. الطفل الذي يمر بمرحلة التفكير الأخلاقي ما قبل التقليدية لم يعتمد بعدُ أو يرسخ تقاليد المجتمع فيما يتعلق بما هو صحيح أو خاطئ، لكن يركز عوضًا عن ذلك على النتائج الخارجية التي قد تجبلها أفعال محددة. وفي هذه المرحلة

يرى الباحث أن الشعور بالمسؤولية السياسية لم يتبلور بعد، فالفرد حتى يشعر بالمسؤولية يجب أن يكون تفكيره أكثر شمولية مما يعود عليه بالنفع الشخصي.

في المرحلة الأولى من هذا المستوى يكون الفرد (مقادًا بالطاعة والعقاب) ويركز الأفراد على النتائج المباشرة لأفعالهم على أنفسهم، فعلى سبيل المثال، يُنظر لفعل ما على أنه خاطئ أخلاقيًّا بسبب أن مرتكبه يُعاقب. كلما زاد العقاب يُنظر للفعل على أنه سيِّئ أكثر. فهذه المرحلة «أنانية» تفتقر لإدراك أن وجهات نظر الآخرين مختلفة عن وجهات نظره الخاصة. هناك «احترام لقوة عليا أو هيبة كبيرة". ويرى الباحث أن الفرد في هذه المرحلة لا يشعر بمعاناة الآخرين أو التهديدات التي تحيط بهم كون تفكيره منصبا فقط على حماية نفسه ودرء المخاطر عنها وهو ما يجعل الشعور بالمسؤولية السياسية غائبًا تماما.

وفي المرحلة الثانية في ذات المستوى يكون الفرد (مقادًا بالمصلحة الذاتية) وعلى قاعدة "ماذا سأجني لنفسي من منافع" إذ يتم الاستدلال على السلوك الصحيح بأي شيء يؤمن الفرد أنه الأفضل لمصلحته ولكن الاستدلال هنا يتم فهمه بطريقة ضيقة لا تراعي سمعة الفرد أو علاقته بالآخرين، ويظهر تفكير المستوى الثاني اهتمامًا محدودًا باحتياجات الآخرين. ويرى الباحث أن هذه المرحلة تعد الخطوة الأولى من خطوات الشعور بالمسؤولية السياسية "فالاهتمام المحدود بشؤون الآخرين" يكون موجودًا وليس منعدما وهذا الأمر قد يساهم في اتساعه إذا ما تعرّض الفرد إلى رسائل سياسية تدفعه للانخراط أكثر في فهم معاناة الآخرين "وهنا تبدأ" مرحلة الشعور الأخلاقي" وهي أحد الجوانب الأساسية في تكون المسؤولية السياسية حالها حال عملية "الاهتمام السياسي" (Kohlberg, 1983, p. 120).

ثانيا: مستوى المرحلة التقليدية

يعد مستوى التقليدية في التفكير الأخلاقي نمطيًّا لدى المراهقين والبالغين. للتفكير بطريقة تقليدية، ينبغي الحكم على أخلاقية الأفعال عن طريق مقارنتها بتوقعات وآراء المجتمع. يتكون المستوى التقليدي من المرحلة الثالثة والرابعة من التطور الأخلاقي. تتميز الأخلاقية التقليدية بقبول تقاليد المجتمع حول ما هو صحيح وخاطئ. ينصاع الفرد عند هذا المستوى للقواعد ويتبع أعراف المجتمع حتى إن لم يكن هناك نتائج للطاعة والعصيان. يكون الالتزام بالقواعد والتقاليد صارمًا إلى حد ما. ويرى الباحث أن هذه المرحلة تعني الدخول المتزايد في الشعور بالمسؤولية السياسية لكن ذلك يكون مرهونا بالنمط القيمي السائد في المجتمع، فاذا كان المجتمع ينمي حالة الشعور بالوطنية في مقابل الحسابات الفئوية والأنانية فإن ذلك يعني تطورًا أكبر في طريق إدراك الفرد لمسؤولياته السياسية. ويمكن

فهم المسؤولية السياسية ضمن هذا المستوى "المرحلة التقليدية" من تصنيفات كولبرك Kohlberg بأنها تنطلق من "الأعراف الاجتماعية وأخلاق النظام والقانون" فالشخص يكون "واعيًا" هنا إلى ضرورة أن يتصرف بطريقة "أخلاقية" مسؤولة تجعله منسجما مع ما يتمتع به من حكم خلقي لإيجاد حالة من التوازن بين ما يصبو إليه شخصيا وبين ما يتطلع له الآخرون ضمن إطاره الاجتماعي، والوعي كما أشرنا سابقا يعد جانبا أساسيا في عملية المسؤولية السياسية.

في المرحلة الثالثة (النوايا الحسنة كما يحددها الإجماع المجتمعي) تندمج الذات مع المجتمع عن طريق قبول المعايير الاجتماعية. يتقبل الأفراد الموافقة أو الرفض من الآخرين حسب ما تعكسه آراء المجتمع، إذ يعلم الأفراد أن اعتبارهم جيدين يعود بالمنافع على أنفسهم. قد يحكم الفرد في المرحلة الثالثة على أخلاقية فعل ما من خلال تقدير عواقبه فيما يتعلق بعلاقات الشخص، والتي تبدأ الآن في الالتفات إلى أشياء مثل الاحترام والامتنان و«القاعدة الذهبية». «أريد أن أكون محبوبًا وأعلم جيدًا، فيما يبدو أن عدم كوني شقيًّا يجعلني محبوبًا بين الناس». ويرى الباحث أن هذه المرحلة قد تشهد ما يمكن تسميته "المنفعة المتبادلة" والتي تعني أن إعلان الفرد عن أنه شخص يتمتع بالمسؤولية السياسية سيعود عليه بتقدير واحترام من حوله وبالتالي يبدأ بالارتقاء تدريجيا في المكانة الاجتماعية.

في المرحلة الرابعة يكون الفرد (مقادًا بالسلطة وطاعة النظام الاجتماعي) ومن المهم جدًّا الامتثال للقوانين والمذاهب والتقاليد الاجتماعية لأهميتها في الحفاظ على مجتمع فعال. لذلك فإن التفكير الأخلاقي في المرحلة الرابعة يتجاوز الحاجة إلى موافقة فردية معروضة في المرحلة الثالثة. المُثل المركزية أو المُثل العليا غالباً ما تحدد الصواب من الخطأ. إذا انتهك شخص واحد قانونًا، فربما يقوم الجميع بذلك–وبالتالي هناك التزام وواجب لدعم القانون والقواعد. وعندما ينتهك شخص ما القانون، يكون هذا الفعل خاطئًا أخلاقيًّا. ويرى الباحث أن هذه المرحلة قد تشكل ما يمكن تسميته "الالتزام الأخلاقي بالمسؤولية السياسية" فهنا يكون الأمر خاضعا للنظرة الاجتماعية العامة ولا يتمكن الشخص والحالة هذه لموازنة "المنفعة المتبادلة" في المرحلة السابقة بل تكون الأفضلية لما هو سائد اجتماعيا حتى لو كان على حساب مصلحته الشخصية، وفي هذه الحالة تكون حالة "المسؤولية الاجتماعية" حاضرة بوصفها أحد جوانب المسؤولية السياسية (Kohlberg, 1983, p. 121).

ثالثا: مستوى ما بعد التقليدية

تُعرف مرحلة ما بعد التقليدية بالمرحلة المبدئية، وتتميز بإدراك متزايد بأن الأفراد كيانات منفصلة عن المجتمع، وأن وجهة نظر الفرد قد تأخذ الأولوية مع مبادئهم الخاصة. يعيش تابعو الأخلاقية ما بعد التقليدية حسب مبادئهم الأخلاقية الخاصة – مبادئ قد تتضمن بديهيًّا حقوق الإنسان الأساسية مثل الحياة والحرية والعدالّة. ينظر الأشخاص الذين يتبنون الأخلاقية ما بعد التقليدية للقوانين على أنها آليات مفيدة لكنها قابلة للتغيير – يجب أن

تحافظ القوانين المثالية على النظام الاجتماعي العام وتحمي حقوق الإنسان. القواعد ليست إملاءات مطلقة ينبغي أن تُطاع دون تشكيك. نظرًا لأن الأفراد في مستوى ما بعد التقليدية يرفعون تقديرهم الأخلاقي لحالة ما فوق المواثيق الاجتماعية، فإن سلوكهم، خاصة في المرحلة السادسة، يتم الدمج بينه وبين سلوك أولئك الذين في المستوى ما قبل التقليدي.

في هذه المرحلة " المرحلة ما بعد التقليدية " تأخذ المسؤولية السياسية مدى أكثر اتساعا وشمولا نابعا من "الاهتمام" بالآخرين الذين يجمعهم منتظم سياسي واحد، ففي الحالة العراقية يخضع جميع الأفراد إلى عقد اجتماعي أساسي متمثل بالدستور العراقي في ظل التجربة الديمقراطية التي نشأت بعد العام ألفين وثلاثة وهنا يكون شعور الفرد بهذه المسؤولية مرتبطا بقدر وعيه للتحديات التي تواجه بلده، ما يجعله يتفاعل معها ويحاول تقليل آثارها ويشرح مخاطرها للآخرين.

في المرحلة الخامسة يكون الفرد (مقادًا بالعقد الاجتماعي) كما تظهر الجماعة أنها متماسكة بآراء وحقوق وقيم مختلفة. ينبغي احترام وجهات النظر هذه بشكل متبادل باعتبارها فريدة لكل شخص أو مجتمع. تعتبر القوانين بمثابة عقود اجتماعية وليست مراسيم جامدة. أولئك الذين لا يروجون للمصلحة العامة ينبغي أن يُستبدَلوا عند الضرورة لتحقيق «أكبر منفعة لأكبر عدد من الناس.» ويتحقق ذلك من خلال قرار الأغلبية والحل الوسط الذي لا مفر منه. تعتمد الحكومة الديمقراطية ظاهريًّا على تفكير المرحلة الخامسة. ويرى الباحث أن هذه المرحلة تعتبر مرحلة متقدمة جدًّا في فهم الفرد للمسؤولية السياسية فتحقيق المنفعة لأكبر عدد من الناس هو أساسي لتحقق المسؤولية وتصنيف الأفراد على أنهم يتمتعون بها، وهنا تكون المصلحة الجماعية مقدمة على كل ما سواها لكونها منصوصا عليها كعقد اجتماعي بين مواطني البلد الواحد.

وأخيرا في المرحلة السادسة يكون الفرد (مقادًا بالمبادئ الأخلاقية العالمية) ويستند التفكير الأخلاقي فيها على التفكير المجرد باستخدام المبادئ الأخلاقية العالمية والقوانين صالحة فقط طالما تستند إلى العدالّة، والالتزام بالعدالّة يحمل التزامًا بعدم الامتثال للقوانين الظالمة. في هذه الطريقة لا يكون العمل وسيلة فحسب، بل دائماً غاية في حد ذاته؛ يقوم به الفرد لأنه صحيح، وليس لأنه يتجنب العقوبة، أو لأن الأمر ينصب في مصلحتهم، أو لأنه متوقع، أو قانوني، أو متفق عليه مسبقاً. على الرغم من إصرار كولبرغ Kohlberg على وجود المرحلة السادسة، إلا أنه وجد صعوبة في تحديد الأفراد الذين يعملون باستمرار في هذا المستوى (Kohlberg, 1983, pp. 122, 123, 124).

وفي هذه المرحلة تشكل المسؤولية السياسية حسبما يرى الباحث "حالة مثالية مجردة" تستند إلى مبدأ الحق والباطل وتكون العدالّة العالمية فيها واجبة التحقق وهي تشكل مرحلة أبعد من "المجتمع الوطني" إلى ما يمكن تسميته المجتمع العالمي، وهي نظرة متقدمة.

إجراءات البحث

يتضمن العرض التالي الإجراءات الأساسية المتبعة لتحديد مجتمع البحث وعينته فضلا عن الخصائص السايكومترية للمقياس وعلى النحو التالي:

أولا: مجتمع البحث:

يقصد بمجتمع البحث بأنه المجموعة الكلية من الناس، أو الأحداث، أو الأشياء التي يسعى الباحث إلى أن يعمم عليها نتائج البحث ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة (عودة و ملكاوي، ١٩٩٢، صفحة ٥٤). وقد تألف مجتمع الدراسة الحالية من طلبة الجامعات الحكومية في بغداد والبالغ عددهم(٥٣٠٩٨٤) طالبًا وطالبة.[١]

ثأنيا: عينة البحث

يلجأ الباحث إلى أسلوب العينات عندما يتعذر عليه لسبب أو لآخر أن يدرس كل وحدات المجتمع، وفي حالة تجانس وحدات المجتمع نجد أن دراسة المجتمع كله هي مجرد ضياع للوقت والمجهود، وأن دراسة عينة منه سوف تؤدي إلى نتائج لا تختلف اختلافا جوهريا عن نتائج دراسة المجتمع كله (حمزة و المرزوك، ١٩٨٩، صفحة ١٣).

وقد تم اختيار عينة البحث وفق طريقة العينة العشوائية المتعددة المراحل، حيث تم اختيار الجامعة المستنصرية من بين الجامعات الحكومية في بغداد التي تضم ٤٩٣١٤ طالبة وطالبة موزعين على ١٣ كلية[٢]، وتم

[١] تم الحصول على الاعداد من دائرة الدراسات والتخطيط في وزارة التعليم العالي.

[٢] الاحصائية منشورة على موقع الجامعة المستنصرية.

اختيار عينة عشوائية من كلياتها (الآداب / التربية / العوم /) كخطوة سبقت سحب العينة التي بلغت ٤٢١ طالبا وطالبة بواقع ٢١٦ طالبا و٢٠٥ طالبات، حسبما يوضح جدول (١).

جدول (١)

عدد أفراد العينة وتوزيعهم

العينة	كلية الآداب	كلية التربية	كلية العلوم	العدد الكلي للعينة
الذكور	٧٢	٧٢	٧٢	٢١٦
الإناث	٦٨	٦٨	٦٩	٢٠٥
الكلي	١٤٠	١٤٠	١٤١	٤٢١

ثالثا: اداة البحث

قام الباحث ببناء مقياس للمسؤولية السياسية بعد الاطلاع على مجموعة من الادبيات التي تناولت المتغير بشكل مباشر واخرى تناولت بعض الجوانب المشكلة له مثل ،Weingast وينكست ١٩٩٧ ، Marion ماريون ٢٠١١ ، Beardsworth بيردسوث ٢٠١٥ ،ثولن ٢٠١٨ Tholen ،هاربيث ٢٠١٨ Harbath ،٢٠١٨ Solhaug سولهاك ، زلر 1999 Zaller ، وقد تألف من ٣٠ فقرة تم موائمتها مع السياق النظري لنظرية كولبرك 1983 Kohlberg التي تبناها الباحث لتفسير المتغير قيد الدراسة ،وكانت بدائله خماسية (أوافق بدرجة كبيرة/ أوافق/ أوافق أحيانا/ لا أوافق/ لا أوافق أبدا)، وقد تم حساب الخصائص السايكومترية للمقياس على النحو التالي:

أولا: استخراج القوة التمييزية للمقياس:

يشير أيبل Ebel إلى أن الهدف من تحليل الفقرات هو الإبقاء على الفقرات الجيدة في المقياس، فجودة الاختبار تعتمد إلى أقصى حد على الفقرات التي يتألف منها، ومن الضروري في أحسن التطبيقات أن تحلل كل فقرة، كي تستبقي تلك الفقرات التي تلائم الغايات والأسس المنطقية التي بنيت من أجلها الأداة، لذلك يعد تحليل الفقرات جزءًا مكمّلًا لكل من ثبات الاختبار وصدقه، وجدول رقم (٢) يوضح نتائج حساب التمييز حيث كانت جميع الفقرات مميزة عند مستوى دلالة ٠,٠١ (Freeman, 1962, pp. 112-113).

جدول (٢)

حساب تمييز الفقرات

ت	المجموعة العليا		المجموعة الدنيا		القيمة التائية المحسوبة
الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
1	٤,٣٧	٠,٧٤٤	٣,٤٦	٠,٨١١	٨,٨٥٣
2	٤,٤٩	٠,٧٧٩	٣,٩٤	٠,٧٧٩	٤,٩١٢
3	٣,٤٤	١,٠٨٩	٢,٨٦	١,٠٢٩	٤,١٢٤
4	٤,٦٥	٠,٧٢٨	٣,٨٢	١,٠١٥	٧,٠٤٥
5	٤,٣٩	٠,٩٤٥	٣,٧٢	١,٠٤١	٨,٤٥٦
6	٤,٦٢	٠,٦١٥	٣,٣٢	٠,٩٢٦	١٢,٤٦٣
7	٤,٢٥	٠,٨٩١	٢,١٥	٠,٩٢٤	١٧,٥١٦
8	٤,٠٧	١,٠٦٢	٢,٦٠	١,١٦٤	٩,٨٦٩
9	٢,٦٠	١,٢٧٤	١,٦٦	٠,٧٨٥	٦٠٦٩٦
10	٤,٢٤	٠,٨٨٦	٢,٢٢	٠,٩٩٣	١٦,١٨٧
11	٤,٥٠	٠,٧٧٩	٣,١٣	١,١٣٣	١٠,٦٢٩
12	٤,٤٥	٠,٦٩٢	٢,٣٨	٠,٩٩٤	١٨,٨٧٥
13	٣,٩٦	١,٠٨٤	١,٩٨	١,٠٢٢	١٤,١٤٧
14	٣,٤٨	١,٢٢٨	١,٧٩	٠,٩٠٧	١١,٨٣٩
15	٢,٥٥	١,٤٦٤	١,٦٦	٠,٩٦٧	٥,٤٤٥
16	٤,٧٦	٠,٦٢٨	٤,٢٥	٠,٩٨٣	٤,٧٣٨
17	٤,٥٧	٠,٧٢٨	٣,٦٦	١,٠٦٣	٧,٥٦٠
18	٤,٥٦	٠,٦٥٢	٣,١٥	٠,٩٨٩	١٢,٧٣١
19	٤,٧٧	٠,٥٤٩	٣,٥٨	٠,٩٧٧	١١,٣٦٨
20	٤,٧٦	٠,٦١٤	٣,٦٨	١,٠٦٠	٩,٤٨٠
21	٤,٧٥	٠,٥٤١	٣,٧٦	٠,٩٢٥	٩,٨٧٨

22	٤,٤٨	٠,٧٥٥	٣,٥٤	١,٠٠٦	٧,٩٦٨
23	٤,٧٣	٠,٥٨٤	٣,١٣	١,٠٤٣	١٤,٢٥٤
24	٤,٦٨	٠,٥٥٤	٣,١١	١,٠٤٣	١٤,٣٧٧
25	٤,٧٨	٠,٤٥٦	٣,٤٣	١,٠٣٠	١٢,٨٠١
26	٤,٦٣	٠,٧٣٢	٣,٢٨	١,٠٤٣	١١,٣١٧
27	٤,٢٧	٠,٩٥٣	٣,٥٠	١,٠٩١	٥,٩٦٠
28	٤,٧٢	٠,٥٧٢	٣,٢١	١,١٠٩	١٢,٩٠٩
29	٤,٥٥	٠,٧٠٥	٢,٧٥	١,١٤٨	١٥,٢١١
30	٤,٤٩	٠,٩١٤	٢,٩٧	١,١٤٨	١١,٠٤٠

ثأنيا: مؤشرات صدق المقياس

ترى أنستازي Anastasi، أن المقياس الصادق هو المقياس الذي يحقق الوظيفة التي يعد من أجلها، فالصدق يشير إلى الدرجة التي يكون فيها المقياس قادرًا على أن يقيس فعلًا الخاصية التي يفترض أنه وضع لقياسها، وبكلمات أخرى، هل المقياس يقيس فعلًا ما أُعد لقياسه .(Anastasi, 1988, p. 139) وقد اعتمد الباحث على الصدق البنائيConstruct Validity ، حيث يعد من أكثر أنواع الصدق قبولًا، ويرى عدد كبير من المختصين أنه يتفق مع جوهر مفهوم أيبل (Ebel) للصدق من حيث تشبع المقياس بالمعنى العام للظاهرة موضوعة القياس (الإمام و آخرون، ١٩٩٠، صفحة ١٣١). وقد تحقق ذلك من خلال حساب علاقة درجة الفقرة بالدرجة الكلية، حيث كانت جميع الارتباطات دالّة إحصائيا كما يوضح جدول (٣)

جدول (٣)

معاملات ارتباط الفقرات بالدرجة الكلية للمقياس

رقم الفقرة	ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية	رقم الفقرة	ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية
١	0.470	١٦	0.299
٢	0.332	١٧	0.407
٣	0.277	١٨	0.633

٤	0.425	١٩	0.591
٥	0.454	٢٠	0.529
٦	0.586	٢١	0.496
٧	0.656	٢٢	0.430
٨	0.494	٢٣	0.648
٩	0.345	٢٤	0.681
١٠	0.643	٢٥	0.644
١١	0.491	٢٦	0.591
١٢	0.711	٢٧	0.289
١٣	0.634	٢٨	0.614
١٤	0.549	٢٩	0.641
١٥	0.322	٣٠	0.543

ثالثا: ثبات المقياس:

يشير الثبات إلى الدقة والاستقرار والاتساق في نتائج القياس، وهو المدى الذي تظل فيه نتائج المقياس "الأداة" ثابتة على نفس الأفراد مع تكرار عملية التطبيق (الإمام و آخرون، ١٩٩٠، صفحة ١٤٣).

وقد استخرج الباحث ثبات المقياس وكانت النتائج حصول المقياس على نسبة ثبات ٠,٩٣ وفقا لطريقة (ألفا كرونباخ)، كما جاءت نسبة ثباته حسب معادلة التجزئة النصفية (معادلة كتمان) ٠,٧٨ وحسبما يوضح جدول رقم (٤).

جدول رقم (٤)

نتائج حساب الثبات لمقياس المسؤولية السياسية

ت	طريقة حساب الثبات	ناتج حساب الثبات
١	ألفا كرومباخ	٠,٩٣
٢	كتمان	٠,٧٨

عرض النتائج وتفسيرها

كشفت نتائج التحليل الإحصائي للهدف الأول وجود مسؤولية سياسية لدى عينة البحث البالغة ٤٢١ طالبا وطالبة، حيث كان المتوسط الفرضي للمقياس ٩٠ فيما كان المتوسط الحقيقي للعينة ١١١,٢٠ وبانحراف معياري قدره ١٦,١١٣ وكانت النتائج دالّة عند مستوى دلالة ٠,٠١ وجدول (٥) يوضح ذلك.

جدول (٥)

مقارنة المتوسط الفرضي مع الحقيقي لعينة البحث

عدد أفراد العينة	المتوسط الفرضي	المتوسط الحقيقي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	القيمة التائية المحسوبة	مستوى الدلالة عند ٠,٠١
٤٢١	٩٠	١١١,٢٠	١٦,١١٣	٤٢٠	٢٦,٩٩٨	دالّة

كمفت نتائج التحليل الإحصائي للهدف الثاني الرامي للتعرف على دلالة الفروق الإحصائية بين الذكور والإناث على مقياس المسؤولية السياسية وجود فروق دالّة إحصائيا، حيث كان متوسط الذكور ١١٤,٥٢ وبانحراف معياري قدره ١٦,٣٤٠ فيما كان متوسط الإناث ١٠٧,٧٠ وبانحراف معياري ١٥,١٣٩ وجاءت الفروق دالّة إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠١ لصالح الذكور حيث كانت المسؤولية السياسية لديهم أعلى من الإناث، وحسبما يوضح جدول (٦)

جدول (٦)

الفروق الاحصائية بين الذكور والإناث

عدد أفراد العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الحرية	القيمة التائية المحسوبة	مستوى الدلالة عند ٠,٠١
الذكور ٢١٦	١١٤,٥٢	١٦,٣٤٠	٤١٩	٤,٤٣٧	توجد فروق دالّة إحصائيا
الإناث ٢٠٥	١٠٧,٧٠	١٥,١٣٩	٤١٩		

وجاءت نتائج التحليل الإحصائي للهدف الثالث الرامي للتعرف على الفروق في المستوى الاجتماعي الاقتصادي للعينة على مقياس المسؤولية السياسية مبينة عدم وجود فروق دالّة بين الطبقات الثلاث (جيد/ متوسط/ بسيط)، حيث كان متوسط الطبقة الجيدة من أفراد العينة ١١٢,٦٩ وبانحراف معياري ١٧,٢١٥ بينما كان متوسط الطبقة المتوسطة ١١٢,٢٨ وبانحراف معياري ١١٢,٢٨ وكان متوسط الطبقة البسيطة ١١١,٢٠ وبانحراف معياري ١٦,١١٣، جدول (٧)، وعند إجراء تحليل التباين الأحادي بيّنت النتائج عدم وجود فروق دالّة إحصائية بين الطبقات الثلاثة، وحسبما يبيّن جدول(٨).

جدول (٧)

تقسيم العينة على وفق المستويات (جيد/ متوسط/ بسيط)

المستوى الاجتماعي – الاقتصادي	عدد العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	أقل درجة	أعلى درجة
جيد	٨٣	١١٢,٦٩	١٧,٢١٥	١,٨٩٠	٣٠	١٣٨
متوسط	٢٤٠	١١٢,٢٨	١٥,٦٨٦	١,٠١٣	٣٥	١٥٠
بسيط	٩٨	١٠٧,٣١	١٥,٧٢٨	١,٥٨٩	٦٧	١٤٦
الكلي	٤٢١	١١١,٢٠	١٦,١١٣	٠,٧٨٥	٣٠	١٥٠

جدول (٨)

نتيجة تحليل التباين الأحادي للتعرف على الفروق الإحصائية بين طبقات العينة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القيمة الفائية المحسوبة	القيمة الفائية الجدولية عند ٠,٠١
بين المجموعات	١٩٤٨,٨٧١	٢	٩٧٤,٤٣٥	٣,٨٠٣	٤,٨٢
عبر المجموعات	١٠٧١٠٠,٩٦٨	٤١٨	٢٥٦,٢٢٢		

الكلي	١٠٩٠٤٩,٨٣٨	٤٢٠			

وتشير النتائج أعلاه إلى وجود مسؤولية سياسية لدى طلبة الجامعة، ويمكن النظر إلى هذه النتائج على وفق نظرية كولبرك التي تبناها الباحث على أنها جزء من التفكير الأخلاقي ويكون الطالب الجامعي في مرحلة تشكل "الالتزام الأخلاقي بالمسؤولية السياسية" وقد يكون الأمر خاضعا للنظرة الاجتماعية العامة وتكون الأفضلية لما هو سائد اجتماعيا حتى لو كان على حساب مصلحته الشخصية. وتشكل المسؤولية السياسية لدى طلبة الجامعة مدى أكثر اتساعا وشمولا نابعا من "الاهتمام السياسي" بالآخرين الذين يجمعهم منتظم سياسي واحد، ففي الحالة العراقية يخضع جميع الأفراد إلى عقد اجتماعي أساسي متمثل بالدستور العراقي في ظل التجربة الديمقراطية التي نشأت بعد العام ألفين وثلاثة وهنا يكون شعور الطالب الجامعي بهذه المسؤولية مرتبطا بقدر وعيه للتحديات التي تواجه بلده ما يجعله يتفاعل معها ويحاول تقليل آثارها ويشرح مخاطرها للآخرين. وقد يتبلور في المرحلة الجامعية أيضا فهم الفرد للمسؤولية السياسية لتحقيق المنفعة لأكبر عدد من الناس وهو أساسي لتحقق المسؤولية وتصنيف الأفراد على أنهم يتمتعون بها، وهنا تكون المصلحة الجماعية مقدمة على كل ما سواها لكونها منصوصا عليها كعقد اجتماعي بين مواطني البلد الواحد. وأشارت النتائج أيضا إلى أن الطلبة الذكور تكون لديهم المسؤولية السياسية أعلى بدلالة إحصائية من الإناث، ويرى الباحث أن ذلك قد يكون راجعا إلى طبيعة النظام الاجتماعي وأساليب التنشئة التي تتعامل مع النساء بنوع من التحفظ وتحديد انخراطها في الشأن العام ولا سيّما أن العمل السياسي والثقافة المرتبطة به هي حديثة العهد نسبيا في العراق، كما جاءت النتائج متسقة دون أن يكون هناك فروق دالّة إحصائيا على المستوى الاقتصادي الاجتماعي (جيد/ متوسط/ بسيط) بين الطبقات الثلاثة التي تم تقسيم العينة على أساسها بحسب ما يقرره الطالب الجامعي عن نفسه، وختاما يرى الباحث أن إشارة كولبرك إلى احتمالية وجود فرق بين ما يقرره الفرد وما يسلكه قد تفسر لنا كيف يثبت الطالب الجامعي العراقي أن لديه مسؤولية سياسية عالية "بحسب تقريره الذاتي عن نفسه "لكنه في الواقع لا يمارس هذه المسؤولية لوجود مسافة بين ما يدركه وبين ما يقوم به فعليا.

المصادر العربية والاجنبية

- القرآن الكريم.

Abdo-Katsipis, C. (2017). Women, political participation and the Arab Spring: Political awareness and participation in democratizing Tunisia. *Journal of Women, Politics & Policy*.

Amer, M. (1999). Political Awareness and its Implications on Participatory Behaviour: A Study of Naga Women Voters in Nagaland. *Issue 3*.

Anastasi, A. (1988). *Psychological Testing.* New york: Macmillonon Publishing, 6th Mc Grow Hill company.

Beardsworth, R. (2015). From Moral to Political Responsibility in a Globalized Age. Published online by Cambridge University Press.

Freeman, F. S. (1962). *Theory and prantice of psychological testing, Holt, Rinehart & Winston.* New York.

Harbath, K. (2018). Harbath, K. (2018). CORPORATE POLITICAL RESPONSIBILITY A NON-PARTISAN, PRINCIPLED APPROACH. University of Michigan.

Javaid, A. Z. (2015). *Comparing the Level of Political Awareness among the Students of Social and Natural Sciences: A Case Study of Public Sector Universities in Pakistan.*

Kohlberg, L. (1983). *ALongitudinal Study of Moral Judgment: A Monograph for the Science.* Chicago: Society of Research in Child Development.

Marion, I. Y. (2011). *One One From Personal to Political Responsibility Get access Arrow.*

Murad, G. (2019). *Political Responsibility and Its Challenges.* the Departmentof Political Science,University of Housto.

Solhaug, T. (2018). *Political Awareness and Active Citizenship.* Norwegian University of Science.

Tholen, B. (2018). *Political Responsibility as a Virtue, Nussbaum, MacIntyre, and Ricoeur on the Fragility of Politics.*

Umphrey, M. (2011). *Subjects of Responsibility: Framing Personhood in Modern Bureaucracies.* Fordham University Press.

Weingast, B. (1997). *The Political Foundations of Democracy and the Rule of Law.* The American Political.

Zaller, J. (1990). *Political Awareness, Elite Opinion Leadership, and the Mass Survey Response* (Vol. 8). Social Cognition.

Ziman, J. (1971). *"Social responsibility, The impact of social responsibility on science.Impact of Science on Society* ((2) ed., Vol. 21).

أحمد سليمان عودة، و فتحي حسن ملكاوي. (١٩٩٢). *أساسيات البحث العلمي في التربية والعلوم الإنسانية* (المجلد ٢). الأردن: مكتبة الكناني.

أحمد صدام صحن الساعدي. (٢٠١٧). *دراسة مقارنة في التهكم السياسي على وفق الاعتقاد بنظرية المؤامرة*. كلية الآداب – الجامعة المستنصرية.

أحمد صدام صحن، و منتصر شلال فرحان. (٢٠٢٠). التماهي الحزبي لدى طلبة الجامعة. *مجلة البحوث التربوية والنفسية*، ٦٥.

حسن الخطاف. (٢٠١٩). *استشعار المسؤولية في القرآن الكريم*. جامعة قطر كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

سهى بدوي محمد منصور. (٢٠٠٦). *المعاملة الوالدية كما يدركها الأبناء وعلاقتها بتحمل المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب وطالبات المرحلة الثانوية*. مصر: معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس.

طه عبد الله محمد شبيب السبعاوي. (٢٠١٦). *المسؤولية الإسلامية في الفكر الإسلامي*. بغداد: كلية أصول الدين الجامعة الإسلامية.

مصطفى محمود الإمام، و آخرون. (١٩٩٠). *القياس والتقويم*. مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر، جامعة بغداد.

مقداد يالجن محمد علي. (٢٠٠٣). *علم الأخلاق الإسلامية* (المجلد الثانية). الرياض: دار عالم الكتب للطباعة والنشر.

منتصر شلال فرحان. (٢٠١٤). *المشاركة السياسية وعلاقتها بالتوجه نحو القوة الاجتماعية لدى طلبة الجامعة*. كلية الآداب، الجامعة المستنصرية.

منصور حمزة نعمة الكرعاوي. (٢٠١٧). *الفساد السياسي المدرك وعلاقته برضا المواطن وتسامحه السياسي*. كلية الآداب، الجامعة المستنصرية.

ناصر، عبد المجيد حمزة، و عصرية ردام المرزوك. (١٩٨٩). *العينات* (المجلد ١). مطبعة التعليم.